

تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية

د. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي
جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية

د. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي

الملخص

تناول البحث تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية. وتمثلت مشكلة البحث في عدم مراعاة المعايير الدولية للتعليم المحاسبي عند تصميم مناهج البرامج المحاسبية بالجامعات مما يؤثر سلباً على كفاءة خريجي المحاسبة وقلة مهاراتهم، بالإضافة إلى إهمال النواحي التدريبية أثناء فترة الدراسة.

ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على معايير التعليم المحاسبي وكيفية استخدامها عند تصميم مناهج البرامج المحاسبية بالجامعات، وتفرع من هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية منها: دراسة معايير التعليم المحاسبي وتحليله، وتوضيح كيفية الاستفادة منها عند تصميم المناهج المحاسبية، وكذلك محاولة وضع إطار عام يمكن الاسترشاد به عند تصميم البرامج المحاسبية وتقييمها.

وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها أن معايير التعليم المحاسبي توفر إرشادات واضحة لكيفية تصميم مناهج المحاسبة وذلك لأنها توفر مخرجات تعلم يمكن قياسها وتحقيقها، وأيضاً توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة، وإرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية، كما تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين معايير التعليم المحاسبي وبين معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، أضف لذلك توصل الباحث إلى حقيقة أن التعليم المهني المستمر تستجبه المتغيرات البيئية والتي تشكل ضغوطاً على عملية التعليم المحاسبي حيث تتمثل تلك المتغيرات أو الضغوط في العولمة وتعقيد الأعمال والتطور التكنولوجي.

خلص الباحث إلى العديد من التوصيات أهمها؛ ضرورة تبني معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين من قبل هيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي كمحكات أو مقاييس عند إجراء التقويم والاعتماد لبرامج المحاسبة؛ وكذلك سهولة الحصول على الاعتراف الدولي بمنهجية التعليم المحاسبي في الدولة، وأيضاً تصميم المنهج بحيث يسمح بالاستجابة لكافة المتغيرات البيئية المحيطة.

الكلمات المفتاحية :

معايير التعليم المحاسبي، مناهج المحاسبة، مخرجات التعلم، الكفاءة الفنية، التعليم المهني المستمر.

Proposed Conception of Application of Standards Accounting Education and its
Role in Quality Control of Accounting Curricula in Saudi Universities

Abstract:

Proposed Conception of Application of Standards Accounting Education and its
Role in Quality Control of Accounting Curricula in Saudi Universities

This research is based on a proposed conception of application of standards accounting education and its role in quality control of accounting curricula in Saudi universities. The rationale behind the study was the in adherence to international standards when designing accounting courses at universities, which fact that negatively affects the quality of accounting and is reflected in neglect of training aspects during study.

Hence, this research aims to shed light on international education accounting and how it can be utilized when designing accounting courses within universities. The secondary goals include study and analysis of standards of accounting education and how they can be made use of in designing accounting courses(syllabuses), as well as drawing a framework that can guide in designing and evaluating these courses.

The researcher has reached a number of conclusions, namely that standards of accounting education provide explicit directions for designing accounting courses, as they provide measurable and verifiable learning outcomes. In addition, the modified standards of accounting education provide clear- cut guidelines that can aid in determining the learning outcomes expected of accounting courses. Also, a positive correlation was established between the standards of accounting education and the standards of National Commission for Academic Accreditation and Assessment in Saudi Arabia(NCAAA). Moreover, the researcher has concluded that continuous professional development is necessitated by pressing issues such as globalization , expansion of enterprises and technological development.

The researcher has put forward a number of recommendations such as the need to adopt the standards for accounting education issued by the international federation of accountants(IFAC),and those by Commission of academic assessment and accreditation as measurements when undertaking an assessment or accreditation for accounting courses. The adoption of this standards also renders attainment of international recognition of methods of accounting education in a particular country easier. Finally, courses should be designed in such away as to allow for speedy responses to changing circumstances.

مقدمة:

يعدُّ التعليم المحاسبي من أحد القضايا التي حظيت بالعديد من البحوث في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك بالضرورة إلى أهمية التعليم المحاسبي لارتباطه بمهنة المحاسبة والمراجعة. كما تتضح أهمية التعليم المحاسبي من خلال الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للمحاسبين لتطوير العملية التعليمية، وذلك بما يتم إصداره من معايير تعنى بالتعليم المحاسبي.

إن مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة تقع على عاتق عدة جهات، تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمتها، أي أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة على مستوى الجامعات تؤدي إلى إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية، والتي تتطلبها المعايير الموضوعة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين ضمن معايير التعليم المحاسبي. وقد أوضح معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (4) أن التعليم المحاسبي المهني والذي يمنح المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق المهنية هو تعليم مبني أساساً على التعليم العام، أي أنه مبني على المعارف الأساسية في المراحل الأولى للتعليم المحاسبي المهني والتي يتم تلقيها سواء في مراحل التعليم السابقة أم في مرحلة التعليم المهني نفسها.

ومن الموضوعات المهمة في مجال التعليم المحاسبي ما يتعلق بالجودة المطلوبة في المناهج المحاسبية التي تدرس في المرحلة الجامعية، وذلك لأنه يمثل الأساس للتعليم المحاسبي المهني المستمر (التعليم مدى الحياة). ويرتبط بهذا الجانب متطلبات الهيئات الدولية والوطنية المتعلقة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي، لذلك سوف تركز هذه الورقة على أثر استخدام معايير التعليم المحاسبي في تحقيق مستويات الجودة المطلوبة في المناهج المحاسبية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بصورة أساسية في عدم مراعاة معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين عند وضع المناهج الجامعية وتصميمها لبرنامج بكالوريوس المحاسبة مما يؤثر سلباً على عدم كفاءة خريجي المحاسبة وقلة مهاراتهم، أضف لذلك إهمال النواحي التدريبية أثناء الفترة الدراسية. ويضاف لذلك عدم مراعاة بعض المتطلبات التي تفرض من قبل بعض الهيئات الوطنية والتي منها على سبيل المثال الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- 1 - ما دور تطبيق معايير التعليم المحاسبي في تحسين جودة مناهج المحاسبة بالجامعات السعودية ؟
- 2 - هل توفر معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين إرشادات يمكن اتباعها عند وضع المناهج المحاسبية وتصميمها لضمان مخرجات تتمتع بالكفاءة والمهارة؟
- 3 - هل توجد علاقة بين معايير التعليم المحاسبي الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبين متطلبات الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول الدور الذي يمكن أن تلعبه معايير التعليم المحاسبي في تحسين جودة مناهج المحاسبة التي تدرس بالجامعات والمعاهد بما يضمن التأهيل المهني والأكاديمي لخريجي المحاسبة. أضف لذلك أنه يدرس العلاقة بين معايير التعليم المحاسبي ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى إلقاء الضوء على معايير التعليم المحاسبي وكيفية استخدامها عند إعداد جودة المناهج المحاسبية وتصميمها وتقييمها والتي تدرس بالجامعات، ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- 1 - دراسة معايير التعليم المحاسبي وتحليلها بتبعياتها الأخيرة (2011-2012-2013) وتوضيح كيفية استخدامها عند تصميم المناهج المحاسبية.
- 2 - محاولة وضع إطار عام يمكن الاسترشاد به عند وضع المناهج المحاسبية وتصميمها.
- 3 - دراسة معايير التقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (محلية) وتلك الصادرة من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (AACSB) وتحليلها، بهدف التعرف على العلاقة بينها وبين معايير التعليم المحاسبي.

أسئلة البحث:

يسعى الباحث إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1 - هل هناك علاقة بين تطبيق معايير التعليم المحاسبي الصادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين وبين جودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات؟
- 2 - هل توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة والصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إرشادات يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية؟
- 3 - ما طبيعة العلاقة بين معايير التعليم المحاسبي المعدلة والصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية؟

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التاريخي المقارن والمنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على المنهج الأول عند صياغة الفروض العلمية للبحث، بينما تم الاعتماد على الثاني من خلال صياغة مشكلة البحث، أما المنهج التاريخي المقارن فقد تم استخدامه من خلال الدراسات السابقة وأجراء بعض المقارنات بين المعايير الدولية والوطنية والدراسة التحليلية، والمنهج الوصفي من خلال وصف لمعايير التعليم الدولية وبيان دورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في المملكة العربية السعودية.

تنظيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومحورين، تناولت المقدمة التعريف بالمشكلة وأهمية الدراسة وأهدافها، والفروض العلمية لها، والمناهج العلمية المستخدمة في استخلاص المعلومات، بالإضافة للدراسات السابقة، بينما تناول المحور الأول معايير التعليم المحاسبي، وفي المحور الثاني تم التطرق إلى ضبط الجودة في التعليم المحاسبي على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية والجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال.

حدود البحث:

الحدود المكانية : المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية : تشمل تاريخ إصدار معايير التعليم المحاسبي في الفترة من 2005م حتى 2013م.

مصطلحات البحث:

1 - الاتحاد الدولي للمحاسبين
International Federation Accountant (IFAC)

2 - الكفاءة
Efficiency

3 - التطوير المهني الأولي
Initial Professional Development (IPD)

4 - التطوير المهني المستمر
Continuing Professional Development (CPD)

5 - معايير التعليم المحاسبي الدولية
International Education Standards (IES)

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

- 1 - الاتحاد الدولي للمحاسبين: وهو منظمة مهنية عالمية تُعنى بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة من حيث الممارسة والتعليم، ويتكون من عدد من المجالس الفرعية منها مجلس متخصص يهتم بالتعليم المحاسبي وإصدار المعايير المتعلقة به. ويشترط بعض المتطلبات على الدول الأعضاء الوفاء بها وعلى رأس هذه المتطلبات معايير التعليم المحاسبي.
- 2 - الكفاءة: ويقصد بها القدرة على أداء الأدوار المطلوبة من المحاسبين، وتكتسب من خلال المعارف والمهارات المهنية، ومن خلال القيم والاتجاهات والأخلاق.
- 3 - التطوير المهني الأولي: يقصد به التعلم لرفع كفاءة الأفراد حتى يتمكنوا من أداء الأدوار الموكلة لهم، ويشمل التعليم العام، والتعليم المحاسبي، وبعبارة أخرى هو التعليم الأساسي أو المدخل لاكتساب المهارات المهنية المتقدمة.
- 4 - التطوير المهني المستمر: ويقصد به التطوير المستمر للمعارف والمهارات المهنية والقيم والأخلاق والاتجاهات السلوكية، وهو غير محدد بزمن أو سن معينة.
- 5 - معايير التعليم المحاسبي الدولية، وهي توفر إرشادات محددة يجب استيفاؤها من قبل المحاسبين، وموجهة أساساً للجهات التي تهتم بالتعليم المحاسبي، مثل الجامعات، والمنظمات المهنية التي تقوم بمنح ترخيص مزاوله مهنة المحاسبة القانونية. وتصدر هذه المعايير من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسات اهتمت بتوقعات المستفيدين من التعليم المحاسبي :

1 - دراسة (Elif, Mehlika, Adem 2012)

تناولت الدراسة موضوع التعليم المحاسبي في تركيا وتوقعات المحاسبين المهنيين المرشحين (المحتملين) من التعليم المحاسبي- بالتطبيق على جامعة أولوداغ. وهدفت الدراسة إلى تحديد إلى أي مدى يغطي التعليم المحاسبي على طول التاريخ في تركيا توقعات الطلاب في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والذين هم مرشحين اليوم ليصبحوا محاسبين مهنيين. ولتحقيق ذلك الغرض تم أولاً التركيز على جودة التعليم المحاسبي بالمقام الأول، ثم أجرى مسح في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة أولوداغ وهي واحدة من أكبر الجامعات في تركيا؛ وذلك من أجل تحديد توقعات المحاسبين (المرشحين) من التعليم المحاسبي لمعرفة مدى وقاء مؤسسات التعليم العالي لهذه التوقعات.

ومن نتائج الدراسة (من الردود المستلمة من الاستبانة) اتضح أن التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم العالي غير فعال. ومن التوصيات تغيير نظام التعليم المحاسبي من حيث المناهج وذلك من أجل زيادة جودة التعليم المحاسبي لتلبية احتياجات الطلاب وتوقعاتهم.

تنفق الدراسة مع موضوع البحث من حيث تناولها لقضية التعليم المحاسبي وربطه بالجودة، إلا أن هذه الدراسة لم توضح الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذ في سبيل تحقيق تلك الغاية؛ وهذا ما يحاول الباحث تقديمه في هذا البحث بمشيئة الله.

ثانياً: دراسات اهتمت بتطوير مناهج المحاسبة :

1 - دراسة (الجليلي و ذنون 2010م) :

تناولت الدراسة استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لرحلة البكالوريوس في العراق، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في قصور التعليم المحاسبي في العراق عن الإيضاء بمتطلبات المهنة وعدم تحديث مناهجه على النحو الذي يسهم في إعداد كوادر محاسبية علمية ومهنية قادرة على أن تخدم الوحدات الاقتصادية في ظل المتغيرات والتطورات الحديثة التي تشهدها مهنة المحاسبة. ويهدف البحث إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات مهنة المحاسبة واستخدام معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج التعليمية المحاسبية في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : أن معايير التعليم الدولية هي واحدة من المعايير التي تمثل القواعد الأساسية التي يمكن الاستعانة بها في تطوير المنهج المحاسبي لتقليل درجة التفاوت بين ما درس نظرياً والممارسة المهنية، إن مناهج التعليم المحاسبي واحدة من البرامج التعليمية التي يجب تطويرها وعلى نحو مستمر حتى تستطيع التعامل مباشرة مع تقنيات ومهارات المحاسبة الجديدة، إن من أهم عوامل بناء المهارات المهنية لدى متعلمي المحاسبة الاهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربط المهنة بالمنهج المحاسبي. ومن أهم توصيات الدراسة: الاهتمام بالتعليم المحاسبي وتطوير أساليبه وتعديل مناهجه بما ينسجم وأهمية الارتقاء بمستوى المهنة في المجتمع، ربط المنهج المحاسبي بمشاكل الواقع العملي للمهنة وإدخال المهارات المحاسبية والسلوكية المختلفة لتتوافق واحتياجاتها، دراسة عدد من المقررات باللغة الإنجليزية لأنها اللغة الأساس في التعامل مع الدوريات والمعايير الدولية للمحاسبة.

تتفق الدراساتين في بعض النقاط أهمها أن كليهما يتناول المعايير الدولية للتعليم المحاسبي كوسيلة لتطوير مناهج التعليم المحاسبي، كما أن محور اهتمامها يتمثل في التعليم الجامعي. إلا أن هناك العديد من نقاط الاختلاف بين الدراستين تتمثل في:

- 1 - ركزت الدراسة على ستة معايير دولية صادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين، بينما تركز هذه الدراسة على ثمانية معايير بتحديداتها المختلفة حتى فبراير 2013م.
 - 2 - لم تتعرض الدراسة لدور معايير التعليم المحاسبي في تحقيق الجودة، وهذا ما تحاول هذه الدراسة توضيحه من خلال التحليل لمتطلبات الجودة الوطنية وكيفية الوفاء بها من خلال معايير التعليم المحاسبي.
- 2 - دراسة (رندة 2006م):

تناولت الدراسة موضوع التعليم المحاسبي المهني، الواقع وسبل التطوير، حيث تناولت الدراسة جانبين؛ الأول يعرض واقع التعليم المحاسبي المهني في ليبيا بهدف النظر في إمكانية تطويره من خلال الاعتماد على برنامج التعليم المحاسبي المهني الذي يتبناه الاتحاد الدولي للمحاسبين، وبالاعتماد على نتائج الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية في المدى القريب.

تم استقراء بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها ضعف مناهج التعليم المحاسبي وتقليدية أساليب التدريس وعدم وجود فترة للتدريب العملي. والجانب الثاني من الدراسة تم طرح متطلبات برنامج التعليم المحاسبي المهني المعياري في ثلاثة محاور وهي مناهج التعليم المحاسبي المهني، وأساليب التدريس، والخبرة العملية. وبمقارنة واقع التعليم المحاسبي في ليبيا بالمعايير تم وضع مقترحات للتحسين، والتي تمثل في مجملها توصيات اللجنة التعليمية بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

تتفق الدراستان في تناولهما لمعايير التعليم المحاسبي التي أصدرت من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، كما أن هناك بعض نقاط الاختلاف بين الدراستين يمكن إجمالها في الآتي:

- 1 - ركزت الدراسة على ستة معايير دولية صادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين، بينما تركز هذه الدراسة على ثمانية معايير بتحديداتها المختلفة حتى فبراير 2013م.
- 2 - لم تتعرض الدراسة لدور معايير التعليم المحاسبي في تحقيق الجودة، وهذا ما تحاول هذه الدراسة توضيحه من خلال التحليل لمتطلبات الجودة الوطنية وكيفية الوفاء بها من خلال معايير التعليم المحاسبي.

ثالثاً: دراسات تناولت ملاءمة مناهج التعليم لسوق العمل:

- 1 - دراسة (قطناني، وعويس 2009م):

تناولت الدراسة موضوع مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، وتمثلت مشكلة البحث في ضرورة التعرف على كفاءة نظام التعليم المحاسبي وفاعليته في سلطنة عمان ومدى وفائه بالاحتياجات المطلوبة منه في ظل التطورات العديدة والسريعة التي تحدث في شتى مجالات الحياة وما يتطلبه ذلك من دراسة لواقع التعليم المحاسبي وتقييمه. وهدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ملاءمة البرامج التعليمية المطبقة حالياً بأقسام المحاسبة في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن البرامج التعليمية المطبقة حالياً في الجامعات العمانية هي من وجهة نظر الفئات المعنية بالتعليم المحاسبي كافية بشكل عام لتزويد الخريجين بحوالي 80% من المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل. ومن أبرز توصيات الدراسة الاهتمام بمدخلات نظام التعليم المحاسبي من خلال إيجاد فرع للتعليم التجاري في الدراسة الثانوية، والاهتمام بنوعية الطلاب المقبولين للدراسة في أقسام المحاسبة.

تتفق الدراسات في تناولها لقضية التعليم المحاسبي بشكل عام، إلا أن هذه الدراسة ركزت بشكل واضح على التأثير الذي تتركه الأزمة المالية العالمية على مخرجات ناتج التعليم المحاسبي، ولم تتطرق إلى المعالجة الجذرية التي يجب أن تجرى في المناهج التي تدرّس. وفي هذا البحث يحاول الباحث لفت الانتباه للمتغيرات البيئية والتي من ضمنها النظام العالمي وكيفية الاستجابة لهذه التغيرات عند وضع المنهج وتصميمه، كما أن هذه الدراسة تحاول الربط بين متطلبات الجودة والمنهج المحاسبي وكيفية الوفاء به، وهذا ما لم تتناوله الدراسة، على أساس أن الاهتمام بجانب الجودة يضمن في الحد الأدنى المواكبة والتغيير المستمر حسب المتغيرات البيئية المحيطة ببيئة التعليم المحاسبي.

رابعاً: دراسات تناولت المناهج المحاسبية وأثرها في بناء المعارف المهنية :

1 - دراسة (النوايسة، والسبوع 2009م)

تناولت الدراسة موضوع المناهج المحاسبية وأثرها في بناء المعارف والمهارات المهنية- دراسة تحليلية من وجهة نظر الطلبة المتوقع تخرجهم من قسم المحاسبة بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة- وتمثلت مشكلة الدراسة في عدد من الأسئلة والتي أبرزها: هل تساهم محتويات مواد تخصص المحاسبة في بناء المعارف والمهارات المهنية؟ وهل يساهم التدريب الميداني في بناء المعارف والمهارات المهنية؟ وما دور عضو هيئة التدريس في بناء المعارف والمهارات المهنية؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محتوى المناهج المحاسبية في بناء المعارف والمهارات المهنية من وجهة نظر الطلبة المتوقع تخرجهم في قسم المحاسبة في مرحلة البكالوريوس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تتكون من (45) بنداً وزعت على العينة النهائية والمعتمدة لأغراض البحث والتحليل، وتكونت من (62) طالباً، وذلك لأخذ آرائهم حول تطوير التعليم المحاسبي ليصبح أكثر فاعلية تجاه المعارف والمهارات المهنية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لمحتويات كل من المساق والتدريب الميداني وعضو هيئة التدريس على بناء المعارف والمهارات المهنية وبنسبة (64.4%)، و (76.6%)، و (74.2%) على التوالي. وتناولت الدراسة توصيات لتطوير المناهج لمواكبة العولمة والتقدم التكنولوجي.

خامساً: دراسات تناولت جودة المناهج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي :

1 - دراسة (عطية، الزهران 2008م)

تناولت الدراسة نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي؛ هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج يهدف إلى تقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، واختبار هذا النموذج من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع آراء خريجي أحد البرامج المحاسبية بالجامعات السعودية، ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الضمنية منها: مراجعة أهم التجارب الدولية والعربية في مجال الاعتماد الأكاديمي وتحليلها، ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاعتماد الأكاديمي المحاسبي وتحليلها، وبناء النموذج المحاسبي واختباره.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: حقق مستوى التدريس والتعلم مستوى جودة متوسطة بنسبة 57,6% من العينة، أما فيما يتعلق بكفاءة الخطة الدراسية من حيث مراعاتها للتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم حاجة خريج البرنامج لدورات إضافية بعد التخرج وكذلك مراعاة تطوير الخطة على فترات زمنية فقد حقق المعيار جودة متوسطة بنسبة 63%. ومن أبرز توصيات الدراسة: البدء ودون تأخير في عملية التقويم الذاتي للبرامج المحاسبية. يجب على البرامج المحاسبية أن تولي عناية خاصة لدراسة عناصر المنافع والتكاليف المصاحبة للاعتماد الأكاديمي. إنشاء قاعدة بيانات تحوي كافة البيانات الخاصة بالبرنامج بمجرد اتخاذ قرار البدء في إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي بهدف التأكد من وجود الوثائق الدالة على اتفاق مخرجات البرنامج مع أهدافه.

تتفق الدراسة مع موضوع البحث في تناولها لموضوع الاعتماد الأكاديمي من الهيئات التي تتولى موضوع التقويم والاعتماد الأكاديمي، كما أنها تلتقي مع موضوع البحث في كونها تتناول معايير الهيئة الوطنية للاعتماد والتقويم الأكاديمي، إلا أن محور الخلاف بين الدراستين يتمثل في أن هذه الدراسة تتناول معايير التعليم المحاسبي والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق الجودة والتي تعد محور الاهتمام الذي يدور حوله الاعتماد الأكاديمي، كما أنها تسعى إلى وضع آلية يمكن الاسترشاد بها عند تصميم البرامج المحاسبية على أساس أن التعليم الجامعي يمثل مرحلة التطوير المهني الأولي.

مما سبق يُلاحظ أن كافة الدراسات السابقة تسعى لعملية تطوير المناهج المحاسبية للإيفاء بمتطلبات سوق العمل، إلا أن كل الدراسات السابقة لم تتناول العلاقة بين معايير التعليم المحاسبي ومتطلبات الجودة التي تفرضها هيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي سواء الوطنية أو الدولية، وهذا ما يحاول الباحث تغطيته في هذا البحث بمشئئة الله.

المحور الأول: معايير التعليم المحاسبي الدولية

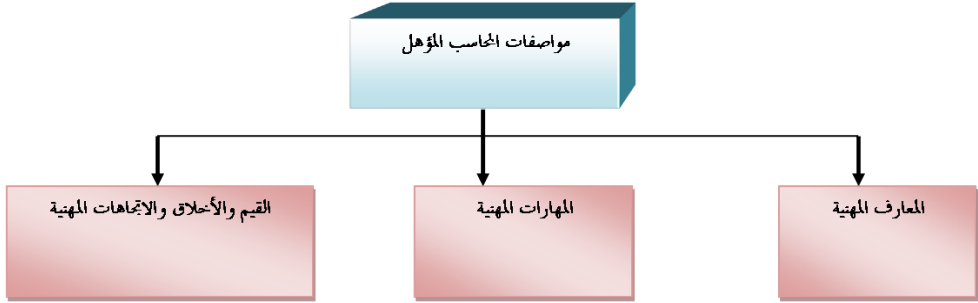
سوف يتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الآتية:

- 1-1 تعريف عام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية ومدى الحاجة إليها.
- 1-2 الهيكل (الإطار) النظري للتعليم المحاسبي الدولي.
- 1-1 تعريف عام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية ومدى الحاجة إليها:

معايير التعليم المحاسبي هي عبارة عن نماذج توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (International Accounting Education Standards Board IAESB) بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي، وهذا المجلس يتبع للاتحاد الدولي للمحاسبين وكان في السابق عبارة عن لجنة تعنى بمعايير التعليم المحاسبي. ويمكن معرفة مدى الحاجة لمعايير دولية في التعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب المؤهل في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ والتي تتناول تحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى حاجة الجمهور للثقة في مهنة المحاسبة. ووجود معايير دولية للتعليم المحاسبي تضمن بالضرورة مخرجات تعليمية على قدر عالٍ من التأهيل والتي تتمتع بالكفاءة الفنية والمهنية اللازمة؛ أضف لذلك أن غياب معايير دولية للتعليم المحاسبي يؤدي إلى الاختلاف في الأسس التعليمية والمنهجية التي تتبّع من قبل المؤسسات التعليمية في مختلف الدول والذين يعدون أعضاء في الاتحاد الدولي أو يسعون للانضمام إليه، كما أن هذا الغياب سينعكس سلباً على نوعية المخرجات والذي يقود بدوره إلى انعدام الثقة في خريجي البرامج المحاسبية عموماً ومن ثم في المهنة على وجه الخصوص. لهذه الأسباب وغيرها - متطلبات الانضمام للاتحاد الدولي، والتغيرات البيئية المحيطة بعملية التعليم - سواء كانت داخلية أو خارجية - سعی IAESB لوضع مبادئ عامة ومعايير خاصة بالتعليم المحاسبي، وتظهر أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي من خلال الآتي (IFAC, 2010, p. 10):

- 1 - تخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل المحاسب المهني.
- 2 - تسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين.
- 3 - توفير معايير ومحكات دولية يمكن الرجوع إليها لقياس مدى التزام المؤسسات التعليمية بمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية والتي تساعد بالضرورة في قياس كفاءة المخرجات.

ومما سبق؛ يمكن القول بأن (IAESB) يساهم في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountant IFAC) من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المهني المؤهل حسب المواصفات المحددة من قبل (IFAC) - والتي يوضحها الشكل رقم (1-1) أدناه - وذلك بما يقدمه (IAESB) من مساهمات في تطوير وتعزيز التعليم المحاسبي.

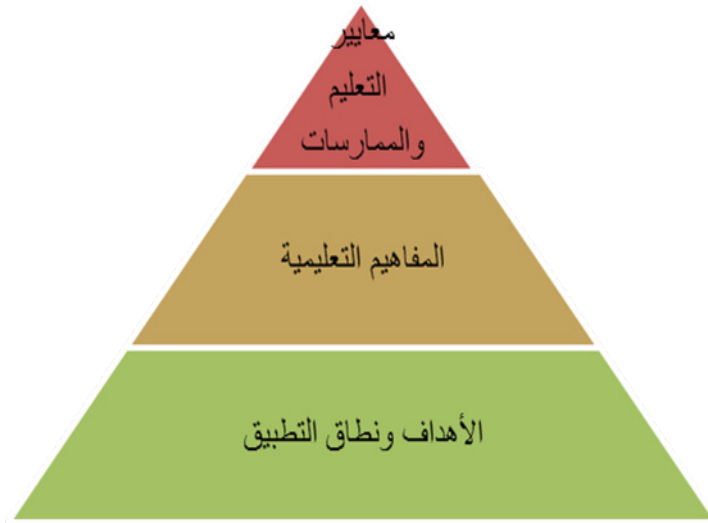


شكل رقم (1-1) مواصفات المحاسب المؤهل (الذي يتمتع بالكفاءة) حسب IFAC

المصدر: إعداد الباحث

1 - 2 الهيكل (الإطار) النظري للتعليم المحاسبي الدولي:

يحتوي الإطار النظري للتعليم المحاسبي على عدد من النقاط والتي يوضحها الشكل رقم (1-2) والتي سوف يتم تناولها بإيجاز



شكل رقم (1-2) مكونات الإطار النظري للتعليم المحاسبي الدولي

المصدر: إعداد الباحث

أ- الأهداف ونطاق التطبيق:

تمثل الأهداف قاعدة الهرم بالنسبة للإطار الفكري، وهي تمثل الغايات التي يسعى الإطار الفكري إلى تحقيقها، ويتمثل الهدف من الإطار الفكري في مساعدة الهيئات الأعضاء في (IFAC) المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن التعليم وتنمية أعضائها وطلابها، كما يهدف أيضاً إلى تعزيز الفهم عن دور (IAESB) للأطراف الأخرى المعنية بالتعليم المحاسبي؛ وتتمثل هذه الأطراف في (IFAC,2010,p10):

- 1 - الجامعات وأرباب العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة والذين لهم أدوار في تصميم برامج التعليم المحاسبي وتقييمه وتقديمه للمنظمين المسؤولين عن الإشراف على مهنة المحاسبة.
- 2 - السلطات الحكومية المسؤولة قانوناً عن المتطلبات ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي.
- 3 - المحاسبين الحاليين والمحتملين والمهتمين بالتعلم والتطوير.
- 4 - أي أطراف أخرى مهمته يعمل (IAESB) في مجال التعليم المحاسبي.

إن وجود إطار مفاهيمي للتعليم المحاسبي يحقق العديد من الفوائد والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي: (IFAC,2010,p.11):

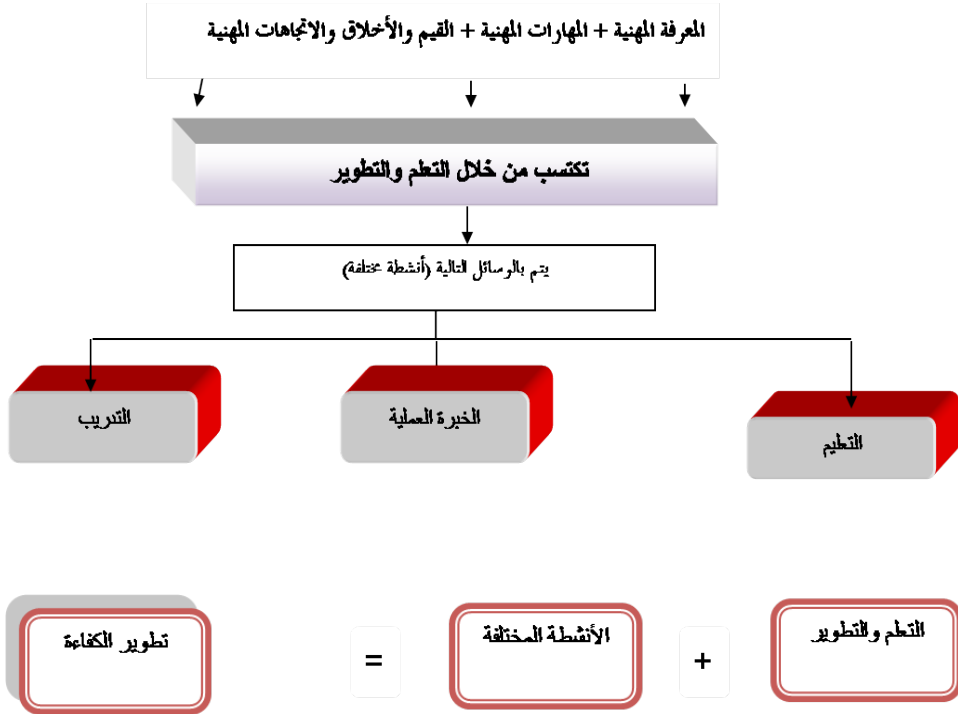
- أ- يُساعد في تطوير معايير التعليم المحاسبي وذلك لاعتماده على مفاهيم ذات صلة بالتعليم.
- ب- يُساعد في إعداد المعايير ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي بكفاءة وفاعلية، وذلك لأن (IAESB) يعتمد على قاعدة أو إطار مفاهيمي عندما يقوم بمناقشة القضايا المتعلقة بالتعليم المحاسبي.
- ج- يُساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة وبتنحية الإطلاع على القرارات؛ وذلك لأن المفاهيم التي يستند عليها (IAESB) في اتخاذ قراراته معروفة ومحددة سلفاً.

أما فيما يتعلق بسلطات ونطاق الإطار المفاهيمي، نجد أن (IAESB) يقوم بوضع المبادئ والقواعد والمتطلبات التي من شأنها تحسين الممارسة في مجال التعليم المحاسبي، بالإضافة إلى تطبيق المفاهيم التي تم وضعها في هذا الإطار عند تطوير المعايير واعتمادها. وبناءً على ذلك يمكن القول أن نطاق الإطار لا يتعدى تقديم المشورة وإمكانية الاستفادة من المفاهيم التعليمية والمعايير التي يتم إصدارها دون أن تمتلك سلطة الإلزام للهيئات الأعضاء، على الرغم من أن عملية الإلزام بهذا الإطار قد تظهر في شكل آخر يتمثل في المتطلبات التي يفرضها (IFAC) على الأعضاء طالبة العضوية.

ب- المفاهيم التعليمية:

ترتكز المفاهيم التعليمية على الأهداف التي يسعى الإطار إلى تحقيقها، والمفهوم يكون مدلولاً التزامياً للكلام في مقابل المدلول المطابق، وتتمثل المفاهيم التعليمية التي يتكون منها الإطار الفكري للتعليم المحاسبي من: الكفاءة، والتطوير المهني الأولي (Initial Professional Development IPD)، والتطوير المهني المستمر (Continuing Professional Development CPD)، والتقييم Assessment. وفيما يلي توضيح لهذه المفاهيم:

- 1 - ب - الكفاءة: يتمثل الهدف الأساسي للتعليم المحاسبي في تطوير كفاءة المحاسبين المهنيين؛ وتُعرف الكفاءة (IFAC,2010,p.13) بأنها القدرة على القيام بالأدوار وأداء الأعمال في بيئات العمل على ضوء معايير محددة، وإثبات الكفاءة في أداء الأدوار على المحاسب المهني أن يمتلك: المعرفة المهنية، والمهارات المهنية، والقيم والأخلاق والمواقف المهنية (أنظر الشكل رقم 1-1)؛ وبناءً على ذلك المفهوم فإن الكفاءة المطلوبة من المحاسب قد تكون إعداد حسابات الشركة بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) والمتطلبات التنظيمية والقانونية، ولتحقيق هذا الجانب فإن ذلك يتطلب المعرفة بـ (IFRS) فضلاً عن المهارات والقدرة على التقييم وإصدار الأحكام حسب الموقف. وبناءً على ما تقدم يُمكن التعبير عما سبق بالمعادلة التي يوضحها الشكل رقم (1-3) الآتي:



شكل رقم (1-3) علاقة التعلم والتطوير بالكفاءة

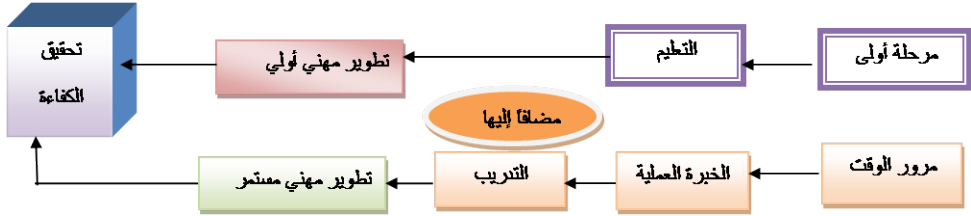
المصدر: إعداد الباحث

وفيما يلي شرح موجز لمكونات الشكل رقم (1-3):

التعلم والتطوير: يؤدي إلى أن يتمتع الشخص بالكفاءة. ويستخدم هذا المصطلح من قبل (IAESB) ليشمل جميع الأنشطة والعمليات المختلفة التي تساهم في تحقيق الكفاءة. ومن المعادلة أعلاه فإن الأنشطة التي يمكن استخدامها في التعلم والتطوير تم تعريفها من قبل (IFAC, 2010, p.14) (IAESB) كما يلي:

- 1 - التعليم: وهو عبارة عن عملية منهجية منظمة تهدف إلى إكساب المعارف والمهارات والقدرات الأخرى للأفراد وتطويرها، وهي عادة تجرى في بيئة أكاديمية ولكنها ليست حصراً عليها.
 - 2 - الخبرة العملية: تُشير إلى أنشطة العمل ذات العلاقة بتطوير الكفاءة.
 - 3 - التدريب: وهو عبارة عن وصف لأنشطة التعلم والتطوير، وهو يُعد مكملاً للتعليم والخبرة العملية، وعادة يتم التدريب في بيئة العمل أو في بيئة شبيهة ببيئة العمل (محاكاة بيئة العمل).
- وبالإضافة إلى التعليم والخبرة العملية والتدريب فإن التعلم والتطوير قد يتم اكتسابه بأنشطة أخرى مثل الملاحظة، والتفكير المنطقي لحل المشاكل، والتوجيه الذاتي. وما يجب التأكيد عليه هو أن التعلم والتطوير يُعد عملية مستمرة لاكتساب الكفاءة والمحافظة عليها وتجديدها بمستوى معقول في كافة مجالات المحاسب المهني.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يختلف شكل التعلم والتطوير المستخدم؛ فعلى سبيل المثال في المراحل الأولى للتطوير المهني للمحاسب قد يُعدّ التعليم على قدر عالٍ من الكفاءة أكثر من المراحل اللاحقة للتطوير، ومع مرور الوقت يتغير التوازن لصالح التعلم والتطوير من خلال الخبرة العملية والتدريب. والشكل رقم (1-4) التالي يوضّح ذلك:



شكل رقم (1-4) شكل التعلم والتطوير المستخدم

المصدر: إعداد الباحث

2 - ب - التطوير المهني الأولي: هو التعلّم والتطوير الذي من خلاله يُطوّر الأفراد كفاءاتهم لأداء الدور المنوط بهم القيام به في المحاسبة المهنية. ويشمل التعليم العام، والتعليم المحاسبي المهني، والخبرة العملية - سبق تناولها - والتقييم، وفيما يلي تعريف موجز لكل عنصر (15-14، IFAC، 2010، pp):

1. التعليم العام: هو قاعدة عريضة للتعلم تؤسّس لتطوير المهارات الضرورية كأساس للتعامل مع مطالب التعليم المحاسبي المهني والخبرة العملية.
2. التعليم المحاسبي المهني: يُقصد به التعليم والتدريب الذي يُبنى على التعليم العام بهدف اكتساب المعارف والمهارات والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية.
3. التقييم: ويُقصد به قياس الكفاءة المهنية الناتجة عن التعلم والتطوير.

ويجب التأكيد على أن التطوير المهني الأولي يستمر حتى يُثبت الأفراد الكفاءة المطلوبة لتأدية أدوار المحاسبة المهنية. فالتطوير المهني الأولي عند نقطة معينة من الزمن يجب أن يتجاوز معرفة المبادئ، والمعايير، والمفاهيم، والحقائق، والإجراءات إذ يجب أن يشمل القدرة على دمج المعرفة المهنية، والمهارات المهنية وكذلك القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية؛ والكفاءة بهذا المعنى من شأنها أن تمكن الأفراد من تحديد القضايا والمعارف التي لها صلة بها، ومن ثم كيفية تطبيق تلك المعارف وممارستها في الحكم المهني لحل أو تسوية القضايا الأخلاقية.

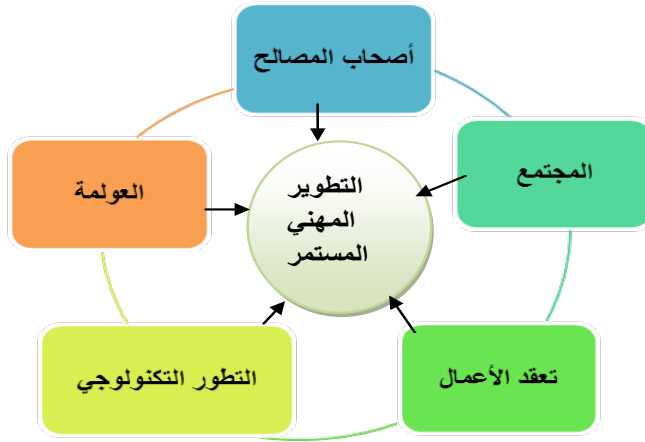
3 - ب - التطوير المهني المستمر:

يُعدّ التغيير سمة من سمات البيئة التي يعمل فيها المحاسب المهني. وتوجد العديد من التغيرات والتي تُشكّل ضغوطاً والتي تُعدّ بمثابة جزء من التغيرات البيئية بما في ذلك

1 - (15، IFAC، 2010، p) - العولمة 2 - التطور التكنولوجي

3 - تعقّد الأعمال 4 - التغيرات المجتمعية

5 - التوسع في مجموعات أصحاب المصالح بما في ذلك الهيئات التنظيمية والرقابية. والشكل رقم (1-5) يوضّح تلك الضغوط.



شكل رقم (1-5) الضغوط التي تتطلب التطوير المهني المستمر

المصدر: إعداد الباحث

التغيرات تتطلب من المحاسب المهني المحافظة على المعارف المتخصصة والجديدة وكذلك المهارات الخاصة به في جميع المجالات الوظيفية وتطويرها. لذلك فإن التطوير المهني المستمر هو التعلم والتطوير الذي يحافظ على القدرات التي تمكن المحاسب من أداء دوره بكفاءة ويطورها. فالتطوير المهني المستمر يوفر تطويراً مستمراً للمعارف والمهارات والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية. بالإضافة لذلك فإن المحاسب المهني قد يقوم بأدوار جديدة أثناء حياته المهنية والتي تتطلب كفاءة جديدة؛ فعلى سبيل المثال نجد أن المهني قد يصبح أستاذاً لتعليم المحاسبة، أو محاسباً فنياً، أو مراجعاً، فني مثل هذه الحالات فإن التطوير المهني المستمر يشمل العديد من العناصر المشابهة للتطوير المهني الأولي والتي تعد ضرورية لأداء مثل هذه الأدوار والتي تتطلب بطبيعة الحال اتساع أو عمق المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق.

يمكن استخدام مداخل مختلفة لقياس كفاءة التعلم والتطوير، والتي تتمثل في (16، p. 2010، IFAC):

- أ- مدخل قياس المدخلات؛ وهو يركز على الاستثمار المُحزَّر في التعلم والتطوير، فمثلاً عدد ساعات الفرد المتوقع أن يحضرها في مقرر أو تغطية الموضوع. وهذا المدخل يخدم قياس تطوير الكفاءة في المقام الأول (بالوكالة) لأنها سهلة القياس والتحقق على الرغم من أنها لا تقيس الكفاءة المتقدمة.
- ب- مدخل قياس العمليات؛ وهو مبني على تصميم التعلم والتطوير وتوصيلهما. فعلى سبيل المثال المنهج الدراسي للمقرر يُراجع بشكل منتظم ويتم تحديثه، وكما هو الحال مع مدخل قياس المدخلات فإن هذا المدخل يخدم قياس الكفاءة المتقدمة (بالوكالة).
- ج- مدخل قياس المخرجات؛ وهو يركز على المخرج النهائي وهي الكفاءة التي يتمتع بها المحاسب المهني، ويمكن تقييم كفاءة المحاسب المهني بمجموعة متنوعة من الوسائل منها تقييم الأداء في مكان العمل أو في بيئة شبيهة ببيئة العمل (محاكاة بيئة العمل)، والامتحانات الخطية، والتقييم الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تقييم الكفاءة تبدأ بإنشاء بيانات أو مجموعة من المعايير والمحاكات وعند تحديد منهج أو مدخل القياس يجب أخذ العناصر الآتية بعين الاعتبار (17، p. 2010، IFAC):

- 1 - الصلاحية؛ أي ينبغي قياس ما يجب قياسه.
- 2 - الموثوقية؛ أي أن يتم الحصول على نفس النتائج من مجموعة أخرى تقوم بأداء نفس العمليات وفي ظل نفس الظروف.
- 3 - فعالية التكاليف؛ ويقصد بها أن تفوق المنافع تكاليف القياس.

ج- معايير التعليم المحاسبي الدولية :

تم وضع معايير التعليم المحاسبي لتحقيق التطوير المهني الأولي والتطوير المهني المستمر بمستويات جودة مرضية. وهذه المعايير تتناول مبادئ التعلم والتطوير المحاسبي المهني، وهي تصف الممارسات الجيدة للتعلم والتطوير المحاسبي. وهناك العديد من التنوع على الصعيد العالمي والذي يعترف به (IAESB) مثل:

1- التنوع الثقافي وتنوع اللغة والنظم القانونية والاجتماعية. -2تنوع أدوار الأداء للمحاسب المهني. وتجدر الإشارة إلى أن (IAESB) يُقر بأن تنفيذ معايير التعليم الدولية من قبل الأعضاء قد يتم بعدة طرق وذلك باختيار نوع من أنواع التعلم والتطوير فقط وعلى الأعضاء تحديد الطريقة المثلى لتنفيذ تلك المعايير. ومن ذلك نستنتج أن المعايير الدولية للتعليم المحاسبي توفر إرشادات يُمكن من خلالها تطوير الكفاءة؛ إذ إن الغاية النهائية هي تطبيق التعلم والتطوير وما يرتبط بها من أنشطة لتحقيق الكفاءة في المخرجات. ويقوم (IAESB) بدعم معايير التعليم الدولية بإصدار نوعين من المنشورات هي بيانات الممارسات الدولية للتعليم International Education Practice Standards (IEPSs) وأوراق عن معلومات التعليم الدولي International Education Information Papers (IEIPs). والجدول الآتي يوضح معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل.

جدول رقم (1-1) - معايير التعليم المحاسبي قبل وبعد التعديل -

بعد التعديل (إصدار بعد 2005 حتى 2013م)		قبل التعديل (إصدار 2005)	
رقم المعيار	موضوع المعيار	رقم المعيار	موضوع المعيار
IES 1	متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي	IES 1	متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي
IES2	التطوير المهني الأولي (الكفاءة الفنية)	IES2	مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني
IES3	التطوير المهني الأولي (المهارات المهنية)	IES3	المهارات المهنية والتعليم العام
IES 4	التطوير المهني الأولي (القيم والأخلاقيات والاتجاهات المهنية)	IES 4	القيم، والأخلاق والاتجاهات المهنية
IES5	متطلبات الخبرة العملية	IES5	متطلبات الخبرة العملية
IES6	التطوير المهني الأولي (تقييم الكفاءة المهنية)	IES6	تقييم القدرات والكفاءة المهنية
IES7	التطوير المهني المستمر- التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة	IES7	التطوير المهني المستمر
IES8	التطوير المهني للشركاء المسؤولين عن مهمة المراجعة للقوائم المالية	IES8	متطلبات الكفاءة للمراجع المهني

المصدر: إعداد الباحث

وسوف نتناول بعضاً من هذه المعايير على النحو الآتي:
معيير التعليم الدولي رقم (2):

أصدر هذا المعيار في مايو 2004م وتمّ تنفيذه فعلياً في يناير 2005م وهو يصف المحتوى المعرفي لبرنامج التعليم المحاسبي، ويلاحظ من الجدول رقم (1-1) يُلاحظ التطور في المفاهيم التي حدثت في مسميات المعايير، والاعتماد الكبير على مفهوم التطوير المهني الأولي. حيث بدأت عملية التعديلات بإكمال مراجعة وثائق الإطار الفكري المتعلقة بمبادئ التعليم المحاسبي الدولية ومفاهيمه ومعايير، وذلك في 2009م (IAESB, 2012, p.5). هذه الوثيقة الجديدة لإطار معايير التعليم المحاسبي الدولي حددت التعليم العام، والتعليم المهني للمحاسبين، والخبرة العملية، والتقييم كمكونات للتعليم والتطوير المهني للمحاسب؛ فالتعلم والتطوير يحدث خلال حياة الأفراد المهنية ويتم تأكيده بالتطور للمحافظة على الكفاءة المطلوبة لتأدية الأدوار المختلفة من قبل المحاسب المهني. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن:

التعلم والتطوير المهني = التعليم العام + التعليم المهني + الخبرة العملية + التقييم

وخلال اجتماع (IAESB) في أكتوبر 2009م وافق على إعادة تنقيح معايير التعليم الثمانية والتي يوضحها الجدول رقم (1-1) بهدف:

- 1 - تحسين الوضوح.
- 2 - ضمان الاتساق مع المفاهيم الواردة في وثيقة الإطار الفكري.
- 3 - توضيح المسائل الناتجة عن التغيرات في بيئة التعليم المحاسبي، والخبرة المكتسبة من تنفيذ المعايير بواسطة أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وحسب الجدول الزمني الموضوع من قبل (IAESB) يتوقع الانتهاء من التعديلات في IES في الربع الثاني من عام 2013م، على أن تكون بداية التنفيذ في يوليو 2015م ما لم تطرأ أي تعديلات. نستنتج من ذلك أن الجهود ما زالت مستمرة لتطوير عملية التعليم المحاسبي وتحسينها، وعلى الدول العربية عدم إغفال التعليم المحاسبي وعليها أن توليه جانباً من الاهتمام على أساس أن الاقتصاديات الدولية والإقليمية تعتمد بالمقام الأول على وجود المحاسب المؤهل؛ كما أن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يضمن بالضرورة مخرجات تتلاءم واحتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص.

إنّ تنقيح وإعادة صياغة IES 2 نتج عنه العديد من القرارات المهمة والتي نوجزها فيما يلي (IAESB, 2012, p.5):

1 - اقتراح عنوان التطوير المهني الأولي - الكفاءة الفنية - للمعيير رقم (2) بدلاً عن العنوان السابق والذي كان (مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني). إن هذا المقترح يعكس وجهة نظر (IAESB) بأن المعيار رقم (2) هو واحد من المعايير الستة التي تغطي موضوع التطوير المهني الأولي. ومصطلح الكفاءة الفنية يستخدم لوصف القدرة على تطبيق المعرفة المهنية عند أداء دور محدد، لذلك فإن التكامل مطلوب بين الكفاءة الفنية وبين كل من المعرفة المهنية والمهارات المهنية والأخلاق والقيم والاتجاهات المهنية للمحاسب المهني وذلك لتأكيد الكفاءة المهنية. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية:

الكفاءة الفنية + المعرفة والمهارات المهنية + القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية = كفاءة مهنية

2 - مخرجات التعلم: قرر (IAESB) اعتماد مخرجات التعلم في التعديل المقترح على المعيار رقم (2)؛ ويتسق هذا التعديل مع فكرة تطوير المبادئ كأساس للمعايير ومع المصطلحات المستخدمة في الإطار الفكري المقترح لسنة 2009م. وتم تصنيف مستويات الكفاءة في أربعة مستويات، والتي أوضحها المعيار رقم (2) المقترح - كما يوضحها الملحق رقم (1) - وكذلك في معيار التعليم رقم 3 و4 و8 بهدف تحسين الاتساق عند تحديد مخرجات التعلم.

3 - استعراض برنامج التعليم المحاسبي المهني: أوضح المعيار رقم (2) المعدل متطلبات جديدة وتحديث على برنامج التعليم المحاسبي بهدف تحقيق مخرجات التعلم، ويرى المجلس ضرورة هذه المتطلبات كنتيجة للتغيرات السريعة في البيئة التي يعمل فيها المحاسب المهني وتعقيدها.

4 - تقييم الكفاءة الفنية : تمت الإشارة في المعيار المعدل رقم (2) وصف جديد لتقييم الأنشطة بهدف تقييم الكفاءة الفنية لتطويرها، وتمت إضافة فقرات توضيحية للمساعدة في فهم نطاق الأنشطة وتصميمها وتقييمها.

وقد أوضحت الفقرة (7) من المعيار المعدل رقم (2) مخرجات التعلم التي تبرهن على الكفاءة المهنية المطلوبة من المحاسبين المهنيين في نهاية مرحلة التطوير المهني الأولي، وتتضمن هذه المخرجات في الحد الأدنى تلك الموضحة في الجدول رقم (1-2) أدناه:

جدول رقم (1-2) مخرجات التعلم لضمان الكفاءة الفنية حسب معيار التعليم الدولي رقم (2)

الحد الأدنى من مستوى الكفاءة	مخرجات التعلم	مجال الكفاءة
متقدمة	<ol style="list-style-type: none"> 1 - تطبيق مبادئ المحاسبة على المعاملات وغيرها من الأحداث. 2 - تطبيق IFRS أو المعايير الأخرى ذات العلاقة بالعمليات والأحداث. 3 - تصنيف البيانات المالية بشكل مناسب في القوائم المالية. 4 - إعداد القوائم المالية الموحدة. 5 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. 6 - تفسير التقارير المتخصصة بما في ذلك التقارير المتكاملة. 	(1) المحاسبة المالية والتقارير
متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1 - تطبيق الأساليب الفنية مثل تكلفة الإنتاج، وتحليل الانحرافات، وإدارة المخزون، والموازنات التخطيطية والتنبؤ لتحسين أداء المنظمة. 2 - التحليل والتكامل بين البيانات المالية وغير المالية لتقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية. 3 - إعداد التقارير لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، تشمل تلك التقارير التي تركز على التخطيط والموازنات، وإدارة التكلفة، ورقابة الجودة، وقياس الأداء، ووضع المعايير. 4 - مقارنة الأداء للمنتجات وقطاعات الأعمال وتقييمه. 	(2) المحاسبة الإدارية
متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1 - مقارنة مصادر التمويل المختلفة والمتاحة للمنظمة، بما في ذلك التمويل المصرفي، والصكوك المالية، وأسواق المال المختلفة. 2 - تحليل التدفقات النقدية للمنظمة ورأس المال العامل لها. 3 - تحليل الموقف المالي الحالي والمستقبلي للمنظمة، باستخدام الأساليب المختلفة مثل تحليل النسب، وتحليل الاتجاه، وتحليل التدفقات النقدية. 4 - تقييم المكونات المستخدمة في حساب تكلفة رأس المال للمنشأة. 5 - تطبيق الأساليب المناسبة لتقييم قرارات الاستثمار الرأسمالي وعند إعداد الموازنة الرأسمالية. 	(3) التمويل والإدارة المالية

متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1- شرح الامتثال للضرائب المحلية. 2- إعداد حسابات الضرائب المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمنظمات. 3- تحليل القضايا الضريبية غير المعقدة وغير المرتبطة بمعاملات دولية. 4- شرح الاختلاف بين التخطيط الضريبي، والتهرب من دفع الضريبة، والتهرب الضريبي. 	4) الضرائب
متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1- تحليل مخاطر المنشأة لتحديد مكونات مخاطر المراجعة. 2- وصف الأهداف من مراجعة القوائم المالية. 3- وصف الأنشطة المشاركة في إجراء عملية مراجعة القوائم المالية. 4- تحديد معايير المراجعة المستخدمة (مثل IAS) والقوانين واللوائح ذات العلاقة بمهمة المراجعة. 5- فهم العناصر الأساسية لمكونات خطاب تعاقبات خدمة المراجعة والتأكيد. 	5) المراجعة وخدمات التأكيد
متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1- شرح مبادئ الحوكمة بما في ذلك حقوق الملاك وواجباتهم، ودور أصحاب المصلحة في متطلبات الحوكمة والإفصاح والشفافية. 2- تحليل مكونات الهيكل الإداري للمؤسسة. 3- تحليل المخاطر والفرص للمؤسسة ضمن إطار إدارة المخاطر. 4- تحليل مكونات الرقابة الداخلية. 	6) الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية
أساس	<ol style="list-style-type: none"> 1- شرح القوانين واللوائح الملائمة للبيئة التي يعمل فيها المحاسب المهني. 2- شرح الفرق في الأشكال القانونية لتنظيمات الأعمال وكذلك التشريعات التي تحكم كل تنظيم. 3- تحديد متى يكون من الواجب الحصول على مساعدة المتخصصين. 	7) القانون التجاري واللوائح
متوسطة	<ol style="list-style-type: none"> 1- وصف المكونات الأساسية للأجهزة ومكونات البرامج لنظم المعلومات. 2- تحديد متطلبات الرقابة العامة على الحاسب وتطبيقاته الفعالة لنظم المعلومات الحاسوبية. 3- تحليل مدى كفاية الضوابط لأنظمة التطبيق ذات العلاقة. 4- شرح مكونات الخطة لاستمرارية نظم المعلومات. 	8) تكنولوجيا المعلومات

متوسطة	<p>1- وصف البيئة التي تعمل فيها المنظمة والتي تتضمن القوى الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، والاجتماعية، والدولية، والثقافية وتأثيراتها.</p> <p>2- تحليل الملامح الرئيسة للبيئة العالمية التي تؤثر على التجارة والتمويل الدولي.</p> <p>3- شرح التأثيرات القانونية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على عمليات التدويل في المنظمة.</p> <p>4- تحديد السمات المميزة للعولمة والتي تتضمن الشركات متعددة الجنسية والتجارة الإلكترونية والأسواق الناشئة.</p>	9) الأعمال والبيئة التنظيمية
أساس	<p>1- وصف المبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي والكلية.</p> <p>2- تفسير أثر التحركات في المؤشرات الرئيسة لنشاط الاقتصاد الجزئي والكلية.</p> <p>3- شرح البيئة التنافسية التي تواجه المؤسسات في ظل الأنواع المختلفة من هياكل الأسواق تتضمن: الأسواق التنافسية، والاحتكار، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة.</p>	10) الاقتصاد
متوسطة	<p>1- شرح الطرق المختلفة لتنظيم المؤسسات وهيكلتها.</p> <p>2- شرح غرض المجالات الوظيفية وأهميتها مثل إدارة الموارد البشرية، وإدارة المشاريع، إدارة المشتريات....</p> <p>3- شرح العوامل الخارجية والداخلية والتي تؤثر على صياغة استراتيجية المؤسسة.</p> <p>4- تحليل العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة ببيئة الأعمال والتي تؤثر على العمل الإداري والأداء التنظيمي.</p> <p>5- مقارنة كيفية استخدام النظريات المختلفة للسلوك التنظيمي في تطوير أداء الفرد وفريق العمل والمنظمة.</p>	11) إدارة الأعمال

المصدر: إعداد الباحث بتصرف (نقلًا عن 2) (IES No)

بمقارنة مخرجات التعلم التي أوصحها المعيار المعدل رقم (2) مع نفس المعيار قبل التعديل نجد أن المعيار المعدل أكثر تفصيلاً وتوضيحاً من المعيار قبل التعديل، حيث أن المعيار رقم (2) قبل التعديل تناول مكونات برنامج التعليم المحاسبي لكن دون الدخول في تفصيل مكونات المخرجات المنتظرة منه. ويلاحظ في المعيار الجديد تحديده وبشكل واضح لمستويات الكفاءة المطلوبة (درجة الكفاءة) في كل مجال أو مكون من مكونات البرنامج المحاسبي. لذلك على الجامعات والكليات التي تقوم بتنفيذ برنامج تعليم محاسبي عليها مراعاة الآتي عند تصميم البرنامج وتنفيذه:

- 1 - أن يتم تصميم المنهج بشكل متدرج عند تناوله للمعارف.
- 2 - ضرورة التمييز بين المقررات الأساسية والمقررات المساندة، ويجب التعامل مع المقررات المساندة على أساس ضرورة اشتغالها على الحد المقرر من الكفاءة المخططة وفقاً للمعيار رقم (2).
- 3 - ضرورة إشراك أعضاء هيئة التدريس عند وضع المقررات لبرنامج التعليم المحاسبي وتصميمها، وذلك حتى تتوفر المعرفة لكافة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة لمكونات البرنامج (الهيكل البنائي).

4 - ضرورة رسم مخطط تفصيلي للمكونات البنائية للمعارف التي يستهدفها البرنامج (ممثلاً في المقررات التي يمثلها - مكونات البرنامج).

5 - الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الأخرى، والتي تتناول مخططاً لمخرجات التعلم من المكونات الأساسية لبرنامج التعليم المحاسبي (والموضحة في الملاحق رقم 2 و3 و4)

مما تقدم وبعد الأخذ بعين الاعتبار مكونات هذه المعايير بعد التعديل يمكن استنتاج أمر جوهري يتعلق بأن الجهد المبذول من قبل (IAESB)، يساعد كثيراً في تطوير برامج التعليم المحاسبي؛ والتي يجب عدم إغفالها عند وضع برامج التعليم المحاسبي وتصميمه. ويلاحظ على هذه المعايير أنها تهتم بالتركيب البنائي لمحتوى البرنامج المحاسبي، ويمكن ملاحظة ذلك من التدرج الذي أختطه (IAESB) عند تقديم المعايير بشكلها الجديد بعد التعديل، والتي توضحها الملاحق (2 و3 و4). فهذه المعايير لم تستهدف مخرجات تعلم تتمتع بالكفاءة المتقدمة في كافة محتويات البرنامج، علاوة على أنها في المقررات الرئيسية التي ترتبط بالكفاءة المهنية للمحاسب اعتمدت على التدرج المنطقي. وفي المحور التالي سوف نتناول دور معايير التعليم المحاسبي في تحقيق الجودة وذلك من خلال تناول ضبط الجودة من المنظمات العالمية والوطنية، وكيف تساهم تلك المعايير في ضبط الجودة.

يلاحظ من الملحق رقم (4) أنه لخص مجالات الكفاءة في ثلاثة جوانب رئيسية والتي يجب مراعاتها عند تصميم منهج برنامج المحاسبة؛ وتتمثل هذه الجوانب في:

- 1 - الكفاءة الفنية وهي تشمل (المراجعة، المحاسبة المالية والتقارير، الجوكمة وإدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، بيئة الأعمال التنظيمية - الاقتصاد وإدارة الأعمال، الضرائب، تكنولوجيا المعلومات، القانون التجاري واللوائح، التمويل والإدارة المالية، المحاسبة الإدارية).
- 2 - المهارات المهنية وهي تشمل (الجوانب الفكرية، والشخصية، والعلاقات الشخصية والاتصالات، والجوانب التنظيمية).
- 3 - القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية وهي تشمل (الالتزام بالمصلحة العامة، الشك والحكم المهني، المبادئ الأخلاقية).

المحور الثاني: ضبط الجودة في التعليم المحاسبي على ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية والجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال؛

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الآتية:

- 1- 1 - معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية.
- 1- 2 - معايير الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المحاسبة الصادرة من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال.
- 1- 3 - العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية.
- 1- 4 - إطار عام مقترح لوضع مناهج المحاسبة بالجامعات وتصميمها وتطويرها.
- 2- 1 - معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية؛ وضعت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية مجموعة من المعايير لضمان جودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي واعتمادها، وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالاً لأنشطة هذه المؤسسات (من المعيار رقم 1 إلى المعيار رقم 11) وهي (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد، 2009، ص3)؛

1- الرسالة 2 - السلطات والإدارة 3 - إدارة ضمان الجودة والتطوير

4- التعلم والتعليم 5- إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة 6- مصادر التعلم

7- المرافق والتجهيزات 8- الإدارة والتخطيط المالي 9- عمليات التوظيف
10- البحث العلمي 11- العلاقات المؤسسية مع المجتمع.

هذه المعايير تشمل العديد من المكونات والتي يوضحها الملحق رقم(5)، ويتم تبويب هذه المعايير كما بالجدول رقم (2-1) :

جدول رقم(2-1) تبويب معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية

مجال المعيار	المعايير التي توضح ذلك المجال
أ- السياق المؤسسي	المعيار رقم (1) و(2) و(3)
ب- جودة التعلم والتعليم	المعيار رقم(4)
ج- دعم تعليم الطلاب	المعيار رقم(5) و(6)
د- دعم البنية التحتية	المعيار رقم(7) و(8) و(9)
هـ- الإسهامات الاجتماعية	المعيار رقم(10) و(11)

وبالتركيز على مجال جودة التعلم والتعليم والتي يتناولها المعيار الرابع من معايير الهيئة الوطنية نجد أنه يشمل العديد من المكونات والتي يجب أن تتسق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات بالملكة العربية السعودية. ويتناول هذا الإطار العديد من العناصر الرئيسية، والتي من ضمنها مجال التعلم والتعليم والذي يشمل الفئات الواسعة لأنواع نتائج التعلم والتي يهدف أي برنامج إلى تطويرها، ويتم تصنيف مجالات التعلم في أربعة مجالات رئيسية هي (الزهراني، 2009م، ص 16) :

- أ- المعرفة : وهي القدرة على استذكار المعلومات وفهمها وتقديمها بما في ذلك :- معرفة حقائق معينة، ومعرفة مفاهيم ومبادئ ونظريات، ومعرفة إجراءات.
- ب- المهارات المعرفية : وهي القدرة على : تطبيق النظرية في فهم المفاهيم والمبادئ والنظريات، وتطبيق خطوات التفكير الناقد والإبداع في حل المشكلات عندما يتطلب الأمر ذلك وعند مواجهة مواقف جديدة غير متوقعة.
- ج- مهارات تحمل المسؤولية والتواصل مع الآخرين؛ ويشمل ذلك القدرة على : تحمل مسؤولية عملية التعلم والتنمية المستمرة والشخصية والمهنية، والعمل على نحو فعال ضمن مجموعات وممارسة القيادة عند الحاجة، وكذلك التصرف بمسؤولية فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية والمهنية، وأخيراً القدرة على التصرف على نحو أخلاقي بما يتوافق مع المعايير الأخلاقية العليا في المواقف العامة والشخصية.
- د- الاتصالات وتقنية المعلومات والمهارات العددية، ويشمل ذلك القدرة على : الاتصال الفعال شفوياً وكتابياً، واستخدام تقنية الاتصال والمعلومات، وكذلك القدرة على استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية الأساسية.

مما سبق؛ يلاحظ أن معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تعمل في ظل الإطار الوطني للمؤهلات بالملكة العربية السعودية، كما أن الفئات الواسعة لأنواع التعلم الأربعة هي نفسها التي تنادي بها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي. لذلك يمكن القول بأن المعايير الدولية للتعليم تخدم اتجاه الجودة في مجال التعليم المحاسبي إذا ما تم تطبيقها، وذلك لأنها توفر إرشادات واضحة حول مخرجات التعلم- والتي توضحها المعايير الدولية للتعليم بالأرقام (2) و(3) و(4) و(8)- التي تتعلق بالمعارف والمهارات والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية، وعلاوة على ذلك فهي تقدم إرشاد لمجالات المعارف التي يجب اكتسابها

بما توضحه من مجالات المعرفة المطلوبة للتأهيل المهني (فهي توضح المقررات ونواتج المخرجات من التعلم المستهدفة أو المنتظر تحقيقها). أيضا بالإضافة لذلك فهي توضح مستويات الكفاءة المطلوبة من كل مقرر دراسي يتم طرحه في المجال المعري المعين وهي بذلك توفر مرشدا للقائمين على أمر وضع المناهج وتصميمها حول مستوى المعارف المطلوبة من كل مقرر دون التقليل أو الإفراط أو التوسع في المنهج العلمي لمحتوى المقرر.

ونخلص من ذلك أن معايير التعليم المحاسبي تعد وسيلة لضمان تحقيق الجودة إذا ما تم تطبيقها. كما يمكن النظر إليها على أساس أنها عبارة عن معايير أو محكات يمكن من خلالها تقييم جودة البرامج المحاسبية؛ وذلك انطلاقا من أن إحدى المسؤوليات المنوطة بالمؤسسة التعليمية القيام بها من أجل ضمان جودتها هو تقييم نفسها وفقا لمعايير مناسبة مستمدة من معايير ملائمة appropriate خارجية أو معايير مرجعية benchmarks (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2008م ص7)؛ ومن الممكن أن تتمثل تلك المعايير والنقاط فيما تقدمه الهيئة من معايير مرجعية، أو في معايير التميز في الأداء في المؤسسات التعليمية المماثلة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، أو في آراء محكمين مستقلين ذوي خبرة في التعليم ما بعد الثانوي. كما أن بإمكان المؤسسات التعليمية الاستعانة بأحكام الهيئات العالمية المتخصصة في الاعتماد الأكاديمي بهذا الخصوص. وعلى الرغم من أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئات قد ينظر إليها على أنها تقويم صادر من خارج المؤسسة التعليمية، إلا أنها تعد من وجهة نظر الهيئة جزءا من الترتيبات التي تقوم بها المؤسسة لضمان الجودة. كما أنه ومن أجل تحقيق غايات نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية سيتم اعتبار هذه الأحكام إجراء داخليا.

2-2 معايير الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المحاسبة الصادر من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال؛

سوف يتم التركيز في هذا الجزء على تلك المعايير التي تتعلق بالمتطلبات الإضافية الواجب استيفائها من البرامج المحاسبية الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (AACSB The Association to Advance Collegiate Schools of Business)، و تتمثل هذه المعايير في:

- 1 - معايير الإدارة الاستراتيجية.
- 2 - معايير المشاركين ببرنامج المحاسبة.
- 3 - معايير توكيد جودة التعلم بالبرنامج المحاسبي.

وتجدر الإشارة إلى أن البرامج المحاسبية يجب أن تطابق معايير إدارة الأعمال (مرفقة على التوالي من 1 إلى 30) وذلك بالإضافة إلى المعايير المحاسبية للحصول على اعتماد (AACSB)، أضف لذلك ضرورة تعزيز العلاقة القوية والطبيعية التكاملية لمعايير الأعمال والمحاسبة دون تكرار لمعايير إدارة الأعمال في قسم المحاسبة باستثناء بعض الأحكام الخاصة التي تنطبق فقط على برامج المحاسبة. وعلى هذا الأساس فإن الإدارة الاستراتيجية لا بد من استيفائها ليس فقط للأعمال وإنما أيضا من قبل الوحدة الأكاديمية المحاسبية؛ ومثال لذلك المعيار رقم (4) الذي يتناول ترتيب بنود العمل التي تمثل أولوية كبرى تتطلب جهود التحسين المستمر (أهداف التحسين المستمر)، والمعيار رقم (5) والذي يتناول الاستراتيجية المالية المناسبة اللازمة والكافية لتحقيق الرسالة وبنود العمل ذات الأولوية (الاستراتيجية المالية) (AACSB.2012، p.14). وعموما الجدول رقم (2-2) يوضح المعايير التي تتعلق بالاعتماد الأكاديمي لبرنامج المحاسبة.

جدول رقم (2-2) معايير الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المحاسبة الصادر من AACSB

ملاحظات	مكونات المعيار الفرعية	المعيار	رقم
يتوافق مع المعايير رقم (1) و(2) و(3) لبرنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (31) نشر رسالة برنامج المحاسبة	1 - الإدارة الاستراتيجية	
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (32) تعكس الرسالة تجاوب البرنامج والتزامه بخدمة أصحاب المصلحة.		
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (33) كل برنامج محاسبي يوضح نجاحه في سوق معين (بحيث يخدم تنسيب الطلاب في غضون ثلاثة أشهر).	2 - المشاركون ببرنامج المحاسبة	
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (34) يضم البرنامج المحاسبي عدداً كافياً من الأفراد المؤهلين مهنيًا وأكاديمياً وبما يتسق مع رسالة البرنامج وأهدافه التعليمية، ويتسق ومسؤوليات التدريس والبحوث لأعضاء الهيئة التدريسية.		
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (35) يساعد أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم مساهمات فكرية في مجالات المنح الدراسية والمساهمة العملية والتعلم والبحث التربوي بما يتسق ورسالة الوحدة الأكاديمية.		
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (36) التفاعل المهني المستمر من أعضاء هيئة التدريس لدعم رسالة البرنامج وأهدافه التعليمية - ويشير هذا المعيار ضرورة الاحتفاظ بسجل يحوي الخبرات العملية ذات الصلة بالمحاسبة وإدارة الأعمال بما له صلة برسالة البرنامج وأهدافه		

يقابله المعيار رقم (15) ببرنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (37) المنهج الدراسي ينبع من الأدوار التي يقوم بها المحاسبين في المجتمع من خلال توفيرهم للمعلومات المالية وغيرها وضمان سلامتها - أهداف التعليم المحاسبي-	3 - ضمان جودة التعلم ببرنامج المحاسبة
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (38) أهداف الدخول لبرنامج المحاسبة	
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (39) أهداف التعليم المحاسبي الجامعي	
يقابله المعيار رقم (15) و(17) ببرنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (40) يجب أن يتضمن برنامج بكالوريوس المحاسبة أهداف تعليمية أخرى بخلاف الأهداف الخاصة بالبرنامج	
يقابله المعيار رقم (18) و(20) ببرنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (41) التركيز على الأهداف التعليمية في برنامج ماجستير المحاسبة	
لا يقابله معيار برنامج إدارة الأعمال	معيار رقم (42) الأهداف التعليمية الخاصة ببرنامج ماجستير المحاسبة	

بقراءة الجزء الثالث من الجدول أعلاه (ضمان جودة التعلم) وبالتركيز على المعيار رقم (37) نجد أن هناك علاقة كبيرة وواضحة مع معايير التعليم المحاسبي الدولية بالأرقام (2) و(3) و(4) و(8)، حيث يُشير هذا المعيار إلى ضرورة وضع أهداف التعلم بما يتفق ورسالة البرنامج كما يجب تحديد مخرجات التعلم بحيث تشمل التطوير والقياس والتحليل والتحقق وتوصيل المعلومات المالية وغيرها والتأكد من تكاملها. إن إدارة المنهج لبرنامج المحاسبة يجب أن تنتج درجة تشمل خبرات التعلم في (AACSB, 2012, p.30):

- 1 - الأدوار التي يقوم بها المحاسبون في المجتمع من خلال توفير المعلومات وضمان سلامتها.
- 2 - البيئة الأخلاقية والتنظيمية للمحاسبين.
- 3 - العمليات التجارية وتحليلها.
- 4 - الرقابة الداخلية ووسائل الأمان.
- 5 - تقييم المخاطر، والتأكيد على إعداد التقارير المالية وغير المالية.
- 6 - التسجيل والتحليل والتفسير التاريخي والمستقبلي للمعلومات المالية وغير المالية.
- 7 - إدارة المشروع والمهمة.
- 8 - تصميم تكنولوجيا المعلومات المالية وغير المالية وتطبيقها وإدارتها.
- 9 - الالتزام بالسياسات الضريبية والاستراتيجية من قبل الأفراد والمنشآت. - 10 قضايا وممارسات المحاسبة الدولية بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المحاسبين التي يجب أن يوظفوها بها في السياق العالمي (العولمة).

ويلاحظ مما سبق أيضاً أهمية وجود رسالة واضحة ومحددة لبرنامج المحاسبة، ويجب أن تكون هذه الرسالة قابلة للتحقق على المدى الطويل ومستمدة من حاجة الأطراف ذات المصلحة والاهتمام بمهنة المحاسبة. وهذه الرسالة تُعد الأساس لعملية التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، لذلك تعد كمؤشر أو مقياس يمكن الرجوع إليه لقياس الأداء العام للوحدة الأكاديمية. وبمقارنة هذا المعيار مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي السابق الإشارة إليها، نجد أن المعايير تؤكد على ضرورة تحديد مخرجات التعلم بشكل واضح وقابل للقياس، لذلك يمكن القول بأن هناك اتفاقاً واضحاً في هذا الجانب بين معايير التقويم والاعتماد الأكاديمي وبين معايير التعليم المحاسبي، لذلك يمكن استخدام معايير التعليم المحاسبي كمحكات أو قرائن لتحقيق أو ضمان تحقيق جودة البرنامج المحاسبي. أضف لذلك أن من ضمن الجهات صاحبة المصلحة من التعليم المحاسبي تلك الهيئات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة وتنظيمها، مثل هذه الجهات يفترض أن تكون ممثلة في لجان الجودة على مستوى الدولة، لأن هذا يُسهل من إجراءات الاعتراف الدولي بتلك الهيئات التي تعتمد بالأساس على التعليم المحاسبي الأولي، لذلك فإن الأمر يتطلب تكامل الجهود بين الهيئات المهنية والمؤسسات التعليمية في هذا الجانب.

3-2 العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية :

بعد دراسة كل من المعايير الوطنية الصادرة من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد بالمملكة وتلك الصادرة من الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال، وكذلك معايير التعليم المحاسبي الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين يمكن توضيح العلاقة بين IES ومعايير الهيئة الوطنية وكذلك المعايير الصادرة من الجمعية الأمريكية على النحو الآتي:

يُلاحظ أن معايير التقويم والاعتماد سواء كانت محلية أو دولية فإنها تُركّز على جانبين: الأول يتعلّق بالجانب المؤسسي، والثاني يتعلّق بالبرامج. وفيما يتعلّق بالبرامج فإن المعايير تتناول العديد من النقاط مثل رسالة البرامج، إدارة ضمان جودة البرنامج، التعلم والتعليم.... والتجهيزات والمعدات وما إلى ذلك. وبمقارنة هذه المعايير مع معايير التعليم المحاسبي الدولي نجد أن الأخيرة تُركّز بشكل أساسي على التعلم والتعليم والذي يعكس بطبيعة الحال على جودة البرنامج. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملاحق (1) و(2) و(3) حيث يتناول الملاحق رقم (1) مخرجات التعلم لمستويات الكفاءة المنتظرة من البرنامج المحاسبي والتي تبدأ بمستوى كفاءة أساسية ثم متوسطة ثم متقدمة إلى أن تصل لمرحلة البراعة، بينما يوضح الملاحق رقم (2) مخرجات التعلم للمهارات المهنية المنتظرة من البرنامج المحاسبي والتي أوضحتها في المهارات الفكرية، والشخصية، والعلاقات الشخصية، والتنظيم. بينما تناول الملاحق رقم (3) مخرجات التعلم للقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية المنتظرة من البرنامج المحاسبي. وبقراءة متأنية لمعايير الهيئة الوطنية بالمملكة يُلاحظ أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تُعدّ أدوات أساسية لتحقيق متطلبات الجودة التي تنادي بها تلك المعايير. حيث يلاحظ أن معايير الهيئة تطالب بتحديد واضح ودقيق للمعارف والمهارات المنتظرة من كل مقرر بالإضافة إلى القيم والأخلاق والمهارات التنظيمية والاتصال وكيف لها أن تحقق رسالة البرنامج؛ وهذا في واقع الحال ما تعمل على تحقيقه معايير التعليم المحاسبي الدولية والتي اختزلت كل ذلك في لفظ الكفاءة، والتي كما أسلفنا تعني القدرة على أداء الأدوار المطلوبة من خلال ما تم اكتسابه من معارف ومهارات وقيم أخلاقية. أي أنها تُركّز على المخرج النهائي للبرنامج، ويلاحظ هنا أننا ركزنا فقط على عنصر التعليم والتعلم كواحدة من الأمور التي تناولتها معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد وكذلك المعايير الصادرة من الجمعية الأمريكية لكليات الأعمال ومدارسها. إن خلاصة ذلك يتمثل أنه عند تصميم منهج محاسبي لكلية أو جامعة يجب عدم إغفال معايير التعليم المحاسبي الدولية وذلك لأنها توفر الترابط البنائي والهيكلية للمنهج، كما أنها توفر مجموعة المعارف والمهارات والقيم والأخلاق التي يجب أن تتوافر في كل مقرر دراسي يتم تدريسه ضمن منهج برنامج المحاسبة.

2-4 إطار عام كمقترح لوضع مناهج المحاسبة بالجامعات وتصميمها وتطويرها :

يمكن الاستفادة من هذا الإطار لأغراض وضع منهج محاسبي جديد وتصميمه، أو لتطوير منهج محاسبي مطبق فعلياً. ولإجراء ذلك يمكن إتباع الخطوات الآتية :

1- دراسة المتغيرات البيئية وتحليلها، والتي لها تأثير مباشر على عملية التطوير المهني المستمر-موضحة بالشكل رقم (1-5)-.

2- تحديد رسالة البرنامج المحاسبي والتي يجب أن تشير بوضوح لدور مهنة المحاسبة في خدمة المصلحة العامة، ويجب أن تستمد هذه الرسالة من أصحاب المصلحة.

3- بناءً على الخطوة الأولى والثانية يتم بناء الاستراتيجية العامة للبرنامج ومن ثم يتم تحديد الاحتياجات اللازمة التي تفرضها تلك المتغيرات، وتحديد الغاية من برنامج المحاسبة على أساس تلك الاحتياجات.

4- التأكد من ملائمة مخرجات البرنامج مع الاحتياجات البيئية المحددة بالضعف أو المتغيرات البيئية كما بالشكل رقم (1-5)-.

5- تحديد المعارف، والمهارات، والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية التي تلبى تلك الاحتياجات وتتسق مع تلك المتغيرات البيئية، والتي يستهدفها تطبيق البرنامج بشكل عام وبالاعتماد على رسالة البرنامج.

6- يتم تحديد المقررات التي تضمن تحقيق ما تم تحديده في الخطوة رقم (5)-.

7- تحديد المعارف، والمهارات، والأخلاق والقيم والاتجاهات المهنية لكل مقرر تم تحديده في الخطوة رقم (6) لذلك يجب مراعاة المحتوى العلمي لكل مقرر، ومستوى الكفاءة المطلوبة (مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التدرج كما توضحها معايير التعليم المحاسبي الدولية)، وتوفر معايير التعليم المحاسبي دليلاً يمكن من التحديد الدقيق لتلك المعارف والمهارات والقيم.

8- تحديد آلية التقييم والقياس لكل مقرر، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

9- توزيع المقررات على فترات (سنوات أو فصول دراسية) ويجب مراعاة البناء الهيكلي عند التوزيع.

10- استخدام النماذج المتعلقة بتوصيف البرنامج وكذلك توصيف وتقرير المقررات التي تصدر من قبل هيئات التقويم والاعتماد الأكاديمي. ذلك لأنها توفر مؤشرات عن مدى جودة البرنامج أو المقرر، إضافة إلى أنها توفر أدلة عن نقاط الضعف أو القوة؛ وهذا يمثل نقطة أساسية لإجراء التطوير أو التعديل في المنهج أو المحتوى العلمي للمقرر بحيث يدل على مدى الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة.

11- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التدريب العملي كواحد من جهود التطوير المهني المستمر، ويمكن أن يُنظم ضمن الدراسة كساعات إضافية يجب أن يستوفها الطالب ضمن المنهج الدراسي.

الإجابة عن تساؤلات البحث: مما تقدم يمكن الإجابة على تساؤلات البحث على النحو الآتي:

إجابة السؤال الأول: هناك علاقة إيجابية بين تطبيق معايير التعليم المحاسبي الصادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين وبين جودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات. إذ إن تطبيق معايير التعليم المحاسبي يساهم في تحسين جودة المناهج المحاسبية ومن ثم في المخرجات المنتظرة منه. والأشكال بالأرقام (1-1)، و(1-3)، و(1-4) والجدول رقم (1-2)، والملاحق المستخدمة في هذا البحث بالأرقام (2) و(3) و(4) تؤيد هذه الإجابة.

إجابة السؤال الثاني: توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة إرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية. نجد أن هذه المعايير توفر أدلة استرشادية للمقررات التي تحقق مستويات الكفاءة الفنية المطلوبة من كل مقرر، أضف لذلك أنها توفر إرشادات لمكونات مخرجات التعلم المنتظرة من كل مقرر والتي تحقق مستوى الكفاءة المطلوبة.

إجابة السؤال الثالث: توجد علاقة إيجابية بين معايير التعليم المحاسبي المعدلة والصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية. حيث تسعى كل من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي ومعايير التقويم والاعتماد الأكاديمي إلى ضمان تحقيق الجودة، وفي الوقت الذي تفرض فيه معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد ضرورة تحديد مخرجات التعلم بما ينسجم مع الإطار العام للمؤهلات الوطنية، نجد أن معايير التعليم المحاسبي تعمل على تحديد مستويات الكفاءة المطلوبة من كل مقرر - مجال الكفاءة الفنية - وأيضاً مخرجات التعلم التي تحقق مستوى الكفاءة المطلوبة (مرتفعة، متوسطة، أساسية).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- 1 - توجد علاقة إيجابية بين تطبيق معايير التعليم المحاسبي الصادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين وجودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات.
- 2 - توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة إرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية.
- 3 - توجد علاقة إيجابية بين معايير التعليم المحاسبي المعدلة والصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية.
- 4 - المعايير الدولية للتعليم المحاسبي تساهم في تقليل الاختلاف في الأسس التعليمية والمنهجية التي تتبع من قبل المؤسسات التعليمية في مختلف الدول، وذلك بما تساهم به فيما يتعلق بتخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل المحاسب المهني؛ ويلاحظ ذلك من خلال متطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالملكة العربية السعودية، ومتطلبات الجمعية الأمريكية لكليات الأعمال ومدارسها.
- 5 - إن التطوير المهني المستمر تستوجبه المتغيرات البيئية والتي تشكل ضغوطاً على عملية التعليم المحاسبي حيث تتمثل تلك المتغيرات أو الضغوط في العولة وتعقيد الأعمال والتطور التكنولوجي وتوسع مجموعات أصحاب العمل.
- 6 - تساهم مخرجات التعلم التي توفرها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي في تأهيل المحاسب الذي يتمتع بالكفاءة، وذلك بما تتيحه هذه المعايير من تصميم للمعارف والمهارات والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية التي يجب استيفاؤها عند تصميم منهج المحاسبة ووضعه.
- 7 - الكفاءة المطلوبة من المحاسب قد تتنوع حسب المتغيرات البيئية المحيطة لذا وجب عليه الاهتمام بالتطوير المهني المستمر، فعلى سبيل المثال قد تكون الكفاءة المطلوبة منه قدرته على إعداد الحسابات بما يتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية أو أي متطلبات تنظيمية أو قانونية تفرضها البيئة التي يعمل فيها.
- 8 - تطوير الكفاءة تتم بالعديد من الأنشطة والتي تؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية التي تمكن المحاسب من أداء الدور المنوط به، ومن تلك الأنشطة التعليم والخبرة العملية والتدريب.
- 4 - الكفاءة المهنية تتلخص في ثلاثة جوانب هي الكفاءة الفنية وهذه تشمل المراجعة، المحاسبة المالية والتقارير، الحوكمة وإدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، بيئة الأعمال التنظيمية - الاقتصاد وإدارة الأعمال -، الضرائب، تكنولوجيا المعلومات، القانون التجاري واللوائح، التمويل والإدارة المالية، المحاسبة الإدارية. أما الجانب الثاني لها تتمثل في المهارات المهنية وتتمثل في الجوانب الفكرية، والشخصية، والعلاقات الشخصية والاتصالات، والجوانب التنظيمية، والجانب الثالث يتعلق بالقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية وهي تشمل الالتزام بالمصلحة العامة، الشك والحكم المهني، المبادئ الأخلاقية.

ثانياً: التوصيات:

- 1 - تطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي الصادرة من (IAESB) وتبنيها فيما يتعلق بقياس الجودة وضبطها.
- 2 - الاعتماد على معايير التعليم الدولية عند تصميم منهج المحاسبة ووضعه، وذلك عند تحديد مخرجات التعلم المستهدفة.
- 3 - استخدام معايير التعليم المحاسبي كمحكات أو معايير مرجعية عند دراسة التقييم الذاتي لبرنامج المحاسبة.
- 4 - مراعاة المتغيرات البيئية عند تصميم المقررات وتحديدها، على أساس أن يُصمم المنهج بشكل يقبل إجراء التعديلات عليه إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- 5 - ضرورة التحديد الواضح لرسالة برنامج المحاسبة، وأن يتم صياغتها بواسطة لجنة يفضل أن تضم أصحاب المصلحة.
- 6 - فتح قنوات الاتصال مع الهيئات المهنية على أساس الاستفادة من الخبرات والتجارب العملية، خاصة فيما يتعلق بالتدريب.
- 7 - ضرورة تشجيع المهنيين من المحاسبين القانونيين للانخراط في مهنة التدريس.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، (2009)، معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.
- 2 - الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، (مارس 2008م)، نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية؛ ج1.
- 3 - مقداد أحمد الجليلي، آلاء عبد الواحد ذنون، (2010م) استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 99، مجلد 32.
- 4 - محمد إبراهيم النوايسة، سليمان سند السبوع، (يوليو 2009م) المناهج المحاسبية وأثرها في بناء المعارف والمهارات المهنية - دراسة تحليلية من وجهة نظر الطلبة المتوقع تخرجهم في قسم المحاسبة / جامعة العلوم التطبيقية الخاصة -، جمعية الثقافة والتنمية عضو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - القاهرة -، العدد الحادي والثلاثون،
- 5 - سعد الزهراني، (2009م)، دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، جامعة طيبة.
- 6 - رنده عطية بوفارس (2006)، التعليم المحاسبي المهني، الواقع وسبل التطوير، دون جهة للنشر.
- 7 - خالد قطناني، خالد عويس، (2009م) مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان، دون جهة للنشر.
- 8 - خالد عبد العزيز عطية، علاء الدين محمود الزهراني، (2008م) نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 2، ص 61-62.
- 9- AACSB, (2012) Eligibility Procedures and Accreditation Standards for Accounting Accreditation
- 10- Elif Yücel, Mehlika Saraç , Adem Çabuk (2012), Accounting Education in Turkey and Professional Accountant Candidates Expectations from

Accounting Education :Uludage University Application, Business and Economics Research Journal, Volume 3, pp. 91 -108

- 11- International Accounting Education Standards Board,(2012) Proposed IES2 Initial Profession Development- Technical Competence
- 12- International Accounting Education Standards Board,(2012), Proposed IES8 Professional Development for Engagement Partners Responsible for Audits of Financial Statements
- 13- International Accounting Education Standards Board, (2012),Proposed IES3 Initial Profession Development- Professional Skills
- 14- International Accounting Education Standards Board, (2012) Proposed IES4 Initial Profession Development- Professional Values, Ethics, and Attitudes
- 15- IFAC,(2010),Handbook of International Education Pronouncements